علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

نحن مع الرأي والرأي الآخر .. ولكننا ضد الإرهاب والعنف وأعمال الشغب والتخريب

قمة صنعاء

24 - 26 / 12 / 1989م

في الفترة من 24 إلى 26 ديسمبر 1989م التقى في العاصمة التاريخية لليمن الموحد صنعاء الأخوان العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وانطلاقاً من قرارات لقاء عدن التاريخي واستجابة لإرادة الشعب اليمني، ومن أجل التجسيد الخلاق للمهام الوطنية، وفي مقدمتها إحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى السلطتين التشريعيتين في الشطرين وتنظيم عملية الاستفتاء الشعبي عليه.. وحرصاً من القيادة السياسية في الشطرين على تعزيز روح الثقة والعمل الأخوي الموحد، واتخاذ خطوات عملية ثابتة ومدروسة لتنفيذ اتفاق عدن الوحدوي تقر الإجراءات التالية:

أولاً: انتظام لقاءات القمة للوقوف أولا فأول أمام سير تنفيذ الاتفاق ومتابعة الإجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلسي الشعب والشورى، وكذا إجراءات الاستفتاء عليه ونتائج عمل الهيئات القيادية الوحدوية المختلفة، ومعالجة أية مستجدات او قضايا في طريق العمل الوحدوي.

ثانياً: تكليف مجلسي الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لانجاز ما يلي:

1 - الوقوف أمام نتائج عمل اللجان الوحدوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

2 - تقديم تصور بشأن دمج الوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة المختلفة في الشطرين، ومتابعة اللجان التخصصية التي تشكلت في إطار النشاط الوحدوي لاستكمال المهام المنوطة بها في توحيد النظم واللوائح المنظمة للنشاط في ظل دولة الوحدة، وتحديد الأولويات في هذا المجال.

3 - وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي مجال الممارسة الديمقراطية.

4 - استخلاص الايجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات ثورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر والعمل على تثبيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة، وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة.

5 - إعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد، ونظام إجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، وتنظيم فترة الانتخابات وإجراءاتها وقانون التنظيمات السياسية في ضوء الاتجاهات السياسية التي تقرها القيادة السياسية في الشطرين في ضوء الدستور.

6 - اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة تنقل المواطنين بحرية تامة في جميع مناطق الأطراف وإلغاء الإجراءات الجمركية المعيقة لذلك.

7 - العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين في عموم الوطن بما يحافظ على كرامة الإنسان اليمني، وبما يؤمن سيادة القانون وهيبة الدولة، وتوسيع المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير في الحياة العامة.

ثالثاً: تعلن القيادة السياسية انطلاقاً من روح الأجواء الوحدوية، ومن جوهر اتفاق عدن التاريخي الذي دشن مرحلة جديدة في العمل الوطني العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للإجراءات

■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في قمة صنعاء 1989 م

نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام، وإنهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية وتكليف مجلس الوزراء للشطرين باتخاذ الإجراءات المنفذة لذلك.

رابعاً: تكليف لجنة التنظيم السياسي بإنجاز ما يلي:

1 - مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية.

2 - مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون الانتخابات.

3 - مشروع الميثاق الوطني.

4 - تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية، وإشراكها في مناقشة المشاريع أعلاه.

5 - إعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة.

1990م عام انتصار الإرادة اليمنية

الدورة الثانية للجنة التنظيم السياسي الموحد

8 - 10 / 1 / 1990م

واصلت لجنة التنظيم السياسي الموحد اجتماعاتها عبر دورتها الثانية المنعقدة في مدينة عدن في الفترة من 8 - 10 يناير 1990م، في ظل مناخات مفعمة بالإصرار الوطني الجاد والمسؤول على تسريع الانجاز المتكامل لكافة الضوابط والأساسيات اللازمة لقيام دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) الخيار القدري لشعبنا والضرورة الحتمية لتكامل نموه وتطوره.. وقد شارك في اجتماعات هذه الدورة:

من جانب الشطر الجنوبي الإخوة:

1 - سالم صالح محمد
2 - محمد حيدرة مسدوس
3 - د/ سيف صائل خالد
4 - د/ سالم عمر بكير
5 - د/ صالح محسن الحاج
6 - قاسم عبدالرب صالح
7 - راشد محمد ثابت
8 - د/ حسين علي حسن

ومن جانب الشطر الشمالي الإخوة:

1 - د/ عبدالكريم الارياني
2 - د/ احمد محمد الأصبحي
3 - يحيى حسين العرشي
4 - إسماعيل الوزير
5 - علي لطف الثور
6 - احمد علي المطري
7 - محمد ضيف الله محمد
8 - محمد شاهر حسن.

وبعد مناقشات ديمقراطية واعية ومسؤولة وبروح نضالية أخوية حميمة وقفت اللجنة بالدراسة والتقييم الموضوعي أمام البدائل التي أسفرت عنها اجتماعات دورتها الأولى في مدينة تعز، والمتصلة بموضوع الصيغة المناسبة لممارسة العمل السياسي في ظل دولة الوحدة، وأقرت اللجنة ان البديل الثاني والذي ينص على:

احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطهم السياسي.

هو حق يكلفه دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياسية في ظل دولة الوحدة.

ورأت اللجنة ان البديل الرابع الذي ينص على:

قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) على ان تحتفظ كل من هذه القوى باستقلالها، يظل أمراً متاحاً وطوعياً للتنظيم أو أكثر للعمل به في ظل دولة الوحدة وبما يتفق مع دستورها.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مصغرة لإعداد التصورات المتصلة بالمهام التي تضمنها البلاغ الصحفي في لقاء صنعاء، والتي من ضمنها تنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر) لتأمين مساهمتها في الحياة الديمقراطية ومسيرة العمل الوحدوي.

وأكدت اللجنة أهمية التعاون والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لما فيه صالح شعبنا، وتعزيز وحدته الوطنية، وبهذا تكون اللجنة قد أنجزت الجزء الأكبر من المهمة التي كلفت بها في لقاء عدن التاريخي، وسوف تستكمل ما تبقى منها في اللقاء القادم لتسهم في الدخول بشعبنا إلى واقع وحدوي مشرق جديد، وستواصل العمل على إنجاز المهام التي كلفت بها في البلاغ الصحفي للقاء صنعاء.